

Distr.: Limited
10 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى
فرادى البلدان أو المناطق

إثيوبيا، الأرجنتين، أندورا، أنغولا، أوغندا، إيطاليا، البرتغال، بنن، بوتسوانا،
بور كينا فاسو، تايلند، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جمهورية
توانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب
أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، زمبابوي، السنغال، الصومال، الصين، غابون، غانا،
غينيا - بيساو، فانواتو، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، كينيا،
ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النرويج،
النمسا، هولندا: مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة التي تناشد فيها المجتمع الدولي أن يواصل تقديم
المساعدة المادية والتقنية والمالية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، بما في ذلك القرار
١٠٢/٥٧ المتخذ بتوافق الآراء في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى أن مجلس الأمن، في قراره ٩٢٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ وفي قراراته اللاحقة التي اتخذها اعتبارا من عام ٢٠٠١، ورئيس مجلس الأمن، في بياناته المتعلقة بأنغولا، والجمعية العامة، في جميع قراراتها بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، طلبوا إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة الاقتصادية إلى أنغولا،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وهيئة الظروف المواتية للتنمية والتخفيف من حدة الفقر في أنغولا على المدى الطويل تقع على عاتق حكومة أنغولا، وبمشاركة المجتمع الدولي عند الاقتضاء،

وإذ تلاحظ أهمية التعهد الدولي بتوطيد دعائم السلام في أنغولا،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه رغم توفر فرص لم يسبق لها مثيل للتصدي لمشاكل البلد وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية والوطنية، لن يتسنى تحقيق الانتعاش إلا بعد مرور سنوات نظرا لما خلفته الحرب من آثار مدمرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تقر بأن هناك علاقة واضحة فيما بين الغوث في حالات الطوارئ والإنعاش والتنمية، وبأنه ينبغي تقديم المساعدة الطارئة بشكل يدعم الانتعاش والتنمية على المدى الطويل من أجل ضمان انتقال سلس من مرحلة الغوث إلى مرحلة الإنعاش والتنمية،

وإذ يساوها القلق للحاجة إلى تعبئة الموارد المالية الكافية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة على جميع المستويات،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا من أجل تحسين إدارة الحكم وزيادة الشفافية والقدرات المؤسسية واستعمال المساعدة بفعالية أكبر، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وإذ تشجع مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ مع الارتياح نجاح تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا^(١) وفعالية الامتثال لتلك الأحكام،

وإذ تأخذ في اعتبارها المبادرات التي اتخذتها حكومة أنغولا لتخصيص الموارد البشرية والمادية والمالية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان والتصدي للحالة الإنسانية، وإذ تشدد على ضرورة تخصيص مزيد من الموارد للإعمار والإنعاش وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بالتعاون مع المجتمع الدولي،

(١) انظر S/1994/1441، المرفق.

وإذ تقر بالحاجة الماسة إلى توجيه وزيادة الجهود الوطنية والدعم الدولي من أجل إعادة توطين المشردين داخليا وإعادة إدماجهم، وعودة اللاجئين والفئات الضعيفة وتقديم الرعاية لهم في جميع أرجاء أنغولا،

وإذ تقر أيضا بالحاجة الماسة إلى توجيه وزيادة الجهود الوطنية والدعم الدولي في مجال الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام من أجل تمكين البلد من التصدي إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية،

وإذ تلاحظ أن الإنعاش الاقتصادي لأنغولا وإحلال الديمقراطية فيها سيسهمان في الاستقرار في المنطقة،

وإذ تشير إلى مؤتمر المائدة المستديرة الأول للمانحين، المعقود في بروكسيل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها المانحون ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتوفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية والمالية لأنغولا،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٢)؛

٢ - ترحب بنجاح تنفيذ مذكرة التفاهم المضافة إلى بروتوكول لوساكا^(٣)، والتي أدت إلى وضع حد لأعمال القتال في البلد وتهيئة ظروف لم يسبق لها مثيل لإحلال السلام وتوطيده في أنغولا؛

٣ - تعترف بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا، بدعم من المجتمع الدولي، لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية ومواصلة العمل من أجل كفالة صون السلام والأمن القومي لللازمين كثيرا لإعادة إعمار البلد وإنعاشه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيه، وتشجع الحكومة في هذا الصدد على القيام، بمساندة المجتمع الدولي، بمواصلة جهودها، بما فيها زيادة ما تخصصه في الميزانية للقطاعات الإنمائية، من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٤ - ترحب باعتماد حكومة أنغولا لورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتطلب في هذا الصدد إلى حكومة أنغولا والبنك الدولي والمجتمع الدولي أن تبقي على التزامها في هذا

(٢) A/59/293.

(٣) انظر S/2002/483، المرفق.

الصدد، من أجل الإقرار العاجل للورقة من لدن البنك الدولي ومجلس صندوق النقد الدولي ومواصلة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها حكومة أنغولا من أجل تنفيذها؛

٥ - تدرك المسؤولية الرئيسية لحكومة أنغولا عن رفاه جميع مواطنيها، بمن فيهم اللاجئين العائدون والمشردون داخليا، وتهيب بالدول الأعضاء، خاصة مجتمع المانحين، مواصلة تلبية بقية الاحتياجات الإنسانية في أنغولا والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم، وذلك بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٦ - ترحب باعتماد القانون والخطة الاستراتيجية الوطنيين لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغرض تعزيز التنسيق الوطني ما بين الشركاء الحكوميين والمنتمين إلى المجتمع المدني والدوليين، وتشجع مواصلة تقديم الدعم الدولي من أجل المساعدة في تنفيذ تدابير محددة تساهم في تحقيق الأهداف المبينة في الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٤)، وتلاحظ مع الارتياح في هذا الصدد الإنجاز الموفق للاستقصاء الوطني الأول بشأن الانتشار المصلي الذي اضطلعت به حكومة أنغولا بدعم من المجتمع الدولي؛

٧ - تطلب إلى جميع المؤسسات المالية الوطنية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا في جهودها الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر بغية توطيد السلام وإحلال الديمقراطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد والمساعدة على إنجاح تنفيذ برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؛

٨ - ترحب باستمرار التزام حكومة أنغولا بتحسين إدارة الحكم وزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، بما فيها الموارد الطبيعية، وتشجعها على مواصلة جهودها لهذه الغاية، وتدعو المنظمات الدولية وغيرها من الجهات التي تستطيع مساعدة حكومة أنغولا في هذا المسعى إلى أن تفعل، بما في ذلك من خلال تشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، وترحب في هذا الصدد بقرار أنغولا الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

٩ - تعترف بالتقدم المحرز نحو اعتماد برنامج يشرف عليه صندوق النقد الدولي، وتشجع الحكومة والصندوق على مواصلة التفاوض بخطى حثيثة من أجل التوصل إلى اتفاق عاجل؛

١٠ - ترحب بالتزام حكومة أنغولا بتعزيز مؤسساتها الديمقراطية، وتحيط علما في هذا الصدد بالجهود التي تضطلع بها الحكومة من أجل تنظيم الانتخابات عام ٢٠٠٦، وتطلع إلى التعجيل بإقرار الجمعية الوطنية لجدول زمني من أجل التحضير لهذه الانتخابات، وتهيب

(٤) القرار دأ - ٢٦/٢، المرفق.

بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها المالي والتقني في هذا الشأن؛

١١ - **تطلب** إلى حكومة أنغولا والأمم المتحدة وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات للتحضير لمؤتمر دولي للمانحين وتنظيمه تنظيمًا ناجحًا بغية تحقيق التنمية والإعمار على المدى الطويل، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة؛

١٢ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في برامج تقديم المساعدة الإنسانية في أنغولا، بما فيها الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وتناشدها مواصلة إسهامها في الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام على نحو يتمم ما تسهم به الحكومة؛

١٣ - **تعرب عن امتنانها** للجهات المانحة ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما قدمته من مساعدات إلى أنغولا دعماً للمبادرات والبرامج الرامية إلى التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية والقضاء على الفقر؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.